كلمة التحرير

# مناقب العلامة توفيق الشاوي
## واحد وتسعون عاماً:
## جهاد واجتهاد وعلم وعمل
## ١٣٣٧/ ١٤٣٠هـ. ١٩١٨/ ٢٠٠٩م(*)

د. إبراهيم البيومي غانم (**)

مقدمة:

واحد وتسعون عاماً عاشها العلامة الدكتور توفيق الشاوي، في عمل دائب، وجهاد لم يفتر، وصبر لم ينفد. عرك الحياة وعركته تسعة عقود ونيف، وبقيت قناته صلبة كما هي رغم كثرة المحن، وظل عزمه من فولاذ كما العهد به في عنفوان الشباب رغم تقدمه في السن، ورغم ما أصاب جسده النحيل من سِقَمٍ. عندما زرته في الأيام الأخيرة قبل رحيله كان قد وهن العظم منه واشتعل الرأس شيباً وفقد القدرة على النطق، ولكنه لم يفقد القدرة على الكلام بالإشارة؛ فظل يأمر وينهي، وإذا حياه أحد زواره رد التحية بأحسن منها على طريقته، وعيناه تبرقان كعين الصقر الواقف فوق أعالي القمم، ولسان حاله يقول: لم أنته من أداء واجبي. بقيت لي معركة أو معركتان أو أكثر.

رأيته يتابع القصف الوحشي على غزة عبر شاشة التلفزيون ويرى أشلاء الضحايا من الأطفال والشيوخ

(*) ندوة تكريم العلامة الدكتور توفيق الشاوي: فندق المعادي – القاهرة – الخميس ١٥/١٠/٢٠٠٩.

(**) أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وعيناه تنهمران بالدموع دون أن يقدر على النطق، وكأنه يقول "لا زلت قادراً على الجهاد، ولو بهذه الدموع، وسأنتصر، وسينتصرون"؛ كان هذا قوله الذي لم ينطقه، فمن عرف العلامة الشاوي يعرف أن قاموسه ليس فيه كلمة "هزيمة"، ويعرف أن التأبي على الاستسلام من شيمه الأثيرة، ويعرف أيضاً أنه كان يزورّ وجهه إن سمع كلمة "هزيمة"، ولا يرتاح أصلاً لحروف "الهاء والزاي والميم"، وكل فعل، أو اسم، يشتق من "هَزَمَ" أو ينسب إليه؛ إذا كان يقع على الذات الفردية، أو على الذات الجماعية. وكلما قلبنا في سجلات أعماله لا نجد فيها نزولاً ولو مرة واحدة من فوق القمة ، ولا انشغالاً بغير عظائم الأمور وعلو الهمة.

ولكنه الموت. "مصيبة الموت". فقط "مصيبة الموت"، والموت وحده هو الذي جعل العلامة توفيق محمد إبراهيم الشاوي يترجل من فوق صهوة جواد جهاده الطويل في سبيل الله بعد أن جاوز التسعين عاماً. ظل خلالها قوي الشكيمة، عالي الهمة، لا تكاد البسمة تتسلل لتخفف شيئاً من صرامة قسمات وجهه حتى تغادره مسرعة. عركته الحياة بمرها أكثر مما عركته بحلوها، ولكنه عركها هو أيضاً بصبر لا ينفد، وقلب لا يجزع، وإيمان لا يتزحزح، وشجاعة لا يتطرق إليها الوهن من أي باب.

عندما سجنه عبد الناصر في السجن الحربي باعتباره من قيادات جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٥٤ وطلب منه كتابة رسالة تأييد مقابل إطلاق سراحه، استجاب، ولكنه بدلاً من أن يكتب رسالة تأييد، كتب وهو في السجن الحربي رسالة هجومية شديدة اللهجة أنهاها بتوقيعه "توفيق الشاوي جداً"!! أضاف كلمة "جداً" بعد لقبه "الشاوي" لتكشف هذه الإضافة البسيطة في مبناها، العميقة في معناها عن العملاق الذي تنطوي عليه نفسه الحرة، ولتزيح

جانباً من الستار الذي كان يغطي آنذاك روحه الوثابة، وعزيمته الفولاذية. كان أكثر الناس في ذلك الزمن ترتعد فرائصهم من سيرة السجن الحربي، ومن سجاني السجن الحربي، وكان "الشاوي" في ذلك الزمن نفسه يذكر عبد الناصر وهو في قمة مجده، وعز صولجانه، بأنه لا يرفض فقط تأييده، وإنما يوضح له من هو؛ مستخدمًا معنى لقبه الذي يشير إلى القوة التي تحرق من يتصدى لها، وذلك بتوقيعه على الرسالة التي كتبها ليقول لعبد الناصر أنا "الشاوي جداً"، ولست "الشاوي" فقط. ومرت الأيام والسنون، وخرج الشاوي من المعتقل بناء على رجاء من الزعيم الجزائري أحمد بن بلا للرئيس عبد الناصر الذي لم يسعه إلا أن يجيب رجاءه، ويفرج عن الشاوي لينتقل إلى المغرب مواصلاً رحلة كفاحه الطويل.

مات عبد الناصر، ومات أغلب أبناء جيله، وبقي الشاوي ليعمر طويلاً، وليبلي بلاء حسناً في سبيل أمته العربية والإسلامية سبعين عاماً متواصلات، لم يؤخذ عليه فيها يوماً أنه وقف موقفاً يجلب الندم. وفي عشرات آلاف الصفحات التي كتبها لم يخط بيمينه كلمة لا يحسن بالحر أن يرسمها بالقلم، أو تطرح في نفس كاتبها ولو بعد حين الألم.

فاضت روح العلامة توفيق الشاوي إلى بارئها يوم الأربعاء الموافق ١٢ ربيع الآخر ١٤٣٠- ٨ أبريل ٢٠٠٩ ، وكان مولده في قرية الغنيمية/ مركز فراسكور بمحافظة دمياط يوم ٩ محرم ١٣٣٧- ١٥ أكتوبر ١٩١٨م. وقد حكى لي فيما حكى - وما أكثر ما حكى لي، وما أكثر ما تعلمت منه، وما أشد تقصيري في حقوقه عليَّ - قال: "والدي كان فلاحاً يملك عشرة أفدنة في زمام قرية الغنيمية، وعندما ولدت تمهل كثيراً في إثبات اسمي في سجل المواليد، خشية أن أموت سريعاً وأنا طفل صغير، وبلغ تأخره

عدة سنوات، ثم سجلني، وسقطت تلك السنوات من حساب عمري عند الحكومة".

**علامات في مسار الحياة:**

عاش العلامة الشاوي أكثر من تسعين عاماً؛ بحساب سجلات الحكومة ، وأكثر من ذلك ببضع سنوات بحسب سجلات الحقيقة. وخلال تلك العقود التسعة، اجتاز حوادث جساماً كان فيها على حافة الموت: في البداية رأى والده أن لا حاجة لتسجيله في سجلات المواليد ظناً منه أنه ربما يقضي وهو رضيع، ثم أصابته الحمى وهو طفل صغير فنجا منها، ومرة أخرى وهو في السنة الثانية بالمدرسة الثانوية أصابته الحمى هو وأخاه أحمد، فبرئ ومات أخوه أحمد. وفي السنة التالية مباشرة أصيب بالتهاب رئوي حاد ألزمه مستشفى السل بحلوان عاماً كاملاً، ثم منَّ الله عليه بالشفاء، وترك المرض وراء ظهره. وكادت روحه تصعد إلى بارئها في السجن الحربي من شدة التعذيب، ولكنه صبر وتجلد حتى انقشعت الغمة. وبعد أن جاوز منتصف العقد الثامن من عمره تعثرت قدمه فسقط على مؤخرة رأسه مغشياً عليه، وأصيب بارتجاج في المخ، ولكن الله سلم، وبرئ وعاد إليه نشاطه، وقال لي بعد تعافٍ: أول ما خطر ببالي بعد أن أفقت من الوقعة هو أن أكتب كتاباً جديداً في ابتكار طريقة جديدة كي يحفظ الأطفال الصغار القرآن الكريم مع فهم قيمه الأساسية، وليس فقط استظهاره، ووجدت مخطط الكتاب واضحاً تمام الوضوح في ذهني ولم يبق إلا أن أكتبه على الورق، "، وقال بشيء من المزاح - رحمه الله رحمة واسعة - " كأن الله أراد إبقائي مدة أخرى لأنجز فيها هذا العمل. وقد كان. فقد ألف "سلسلة الرياض القرآنية" ولها مستويات أربعة: للناشئين، والدارسين، والمتخصصين، والحافظين لكتاب الله. وكان آخر ما ذهب إليه خيالي أن يكتب العلامة

الشاوي كتاباً للأطفال وهم في سن الحضانة!

سيرة العلامة الشاوي تقول إنه "كان بارعاً في كل أحواله" بحسب رأي صديق عمره الشيخ أحمد العسال. وتقول سيرته أيضاً أن مثل هذه الشخصية "يندر أن تصادفها كثيراً في الحياة"، كما يرى الدكتور سيد دسوقي حسن أستاذ هندسة الطيران بجامعة القاهرة، وهو أحد أكثر تلامذته قرباً منه، ووفاءً له. وقد رافقته زهاء خمسة عشر عاماً، وجدته ذا همة عالية، لم أجده يوماً مشغولاً إلا بعظائم الأمور، جاداً لا يمزح، ولا يأنس كثيراً إلى من يمزح.

ويبدو أن "الهمة العالية" تولد مع صاحبها، ولا تكتسب، أو هكذا تقول لنا سيرة الشاوي ومسيرته الحافلة بجلائل الأعمال الجهادية، والعلمية، والتعليمية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية، والخيرية، داخل مصر وخارجها في عديد من بلدان العالمين العربي والإسلامي، وبخاصة في بلدان المغرب العربي الكبير.

سيرة الشاوي المفعمة بالأمل والمتعالية على الألم، ومسيرته الطويلة على درب العلم والجهاد والعمل، تقول لنا - أيضاً - إن علو همته جعله في عمل دائب؛ يؤلف، ويحاضر، ويجاهد ويناضل، ويروح ويغدو حتى جاب معظم أقطار الأرض. لم يهدأ له بال في حياته الطويلة، ولم يكن يرى توفير جهد لديه اليوم إلى عمل يكون فيه غداً، ولم يعرف عنه أنه التمس علة ليدخر بذريعتها همة، ولم يركن يوماً واحداً ولا ساعة من نهار "إلى الذين ظلموا"، وكثيراً ما كان يردد قول الله تعالى: (**وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ**).

بدأ الشاوي مشواره الطويل طفلاً صغيراً في كُتَّاب قريته "الغنيمية"، فحفظ نصف القرآن الكريم على يد الشيخ "علي حواس"، وهو في السادسة من عمره. وكانت ميزة

كتاب الشيخ علي حواس هو رفق هذا الشيخ بالأطفال، وقلة عدد الملتحقين بكتابه وعدم اكتظاظه بهم، الأمر الذي ارتاح له "توفيق"، وجعله يداوم على الذهاب إلى الكتاب، ولا يضيق به ذرعاً، مثلما فعل عباقرة آخرون سبقوه، وصفهم الجاحظ منذ قرون بأنهم "أكيس الصبيان"؛ أولئك الذين لا يصبرون على عصا الشيخ، ولا يتحملون زحام الأطفال وصخبهم الذي لا ينقطع.

انتقل "توفيق" وهو في السادسة من عمره إلى مدينة المنصورة ليلتحق بالمدرسة الابتدائية. وفاجأ والده - على غير عادة الأطفال الصغار في تفضيلهم اللهو واللعب على الجد والتعلم في أيام الطفولة والصبا- بأن طلب منه أن يختار له شيخاً ليكمل معه حفظ القرآن الكريم بعد أن فارق شيخه "على حواس" وتركه في القرية، فاختار والده له "الشيخ شمس الدين"، وأتم على يديه حفظ كتاب الله كاملاً قبل أن ينتهي من المرحلة الابتدائية في المنصورة. ثم انتقل إلى القاهرة في مطلع الثلاثينيات والتحق بالمدرسة الخديوية الثانوية. وعندما عافاه الله من الالتهاب الرئوي وخرج من مستشفى حلوان، كانت الامتحانات قد انتهت، ونصحوه بأن ينتظر للعام التالي ليستأنف دروسه، ولكنه رفض الانتظار، وأصر على دخول امتحان الملحق في نهاية الصيف، فدخله ونجح فيه بتفوق. ثم شده الحنين إلى المنصورة فعاد إليها، ليحصل منها على شهادة البكالوريا سنة ١٩٣٧ بترتيب الثالث على المملكة المصرية.

تمنت نفسه الالتحاق بكلية الآداب بجامعة فؤاد (القاهرة الآن)، وخاصة أنه إلى جانب حفظه للقرآن الكريم، كان يحب قراءة كتب الأدب والشعر والتاريخ، وقرأ في صباه الباكر كتب الإمام محمد عبده، والأفغاني، ودواوين أمير الشعراء أحمد شوقي، وشاعر النيل حافظ إبراهيم، وكتب الرافعي والمنفلوطي،

وغيرهم.

ولكن "ما كل ما يتمنى المرء يدركه"؛ فعمه إبراهيم الشاوي لم يشجعه على ذلك بحجة أنه سيصبح مدرساً مثله إن هو دخل كلية الآداب! وحثه على الالتحاق بكلية الحقوق بحجة كانت في ذلك الزمن قوية ومقبولة وهي أن كلية الحقوق هي "التي يتخرج فيها الوزراء والقادة". ولكن الكلية كانت آنذاك تحتاج إلى رسوم قدرها ثلاثون جنيهاً، وأنى للشاوي بثلاثين جنيهاً نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي؟! هنالك نصحه عمه إبراهيم بتقديم طلب للالتحاق بالكلية مجاناً، ففعل وقُبل طلبه لتفوقه في البكالوريا، ومن ثم عاد إلى القاهرة ليواصل دراسته بكلية الحقوق ويتخرج بتفوق سنة ١٩٤٢ بترتيب الثاني بعد زميله "محمود جمال الدين زكي".

**طلب العلم وبداية الجهاد:**

في كلية الحقوق بجامعة فؤاد حدثت النقلة الكبرى التي حددت معالم حياته حتى نهايتها؛ إذ التحق بجماعة الإخوان المسلمين عن طريق طلاب الإخوان في الكلية نفسها وهو في السنة الأولى ١٩٣٧/١٩٣٨.

وبسبب هذا الانتماء لقي كثيراً من العنت والمحن؛ فقد فُصل من الجامعة واعتقل مع الإخوان المسلمين سنة ١٩٥٤، وبقي في السجن حولين كاملين إلى أن أُفرج عنه سنة ١٩٥٦، بعد أن ذاق أصناف العذاب، وتعرض لأقسى الانتهاكات التي حاولوا أن ينالوا بها من عزيمته، أو أن يحطموا معنوياته؛ حتى إن جلاديه كانوا يُكرِهونه على تنظيف الكنيف بيده، فيفعل وهو يقول لبعض إخوانه "يا صاحبي السجن كم كتبت يدي هذه مقالات وبحوثاً في القانون، وفي فلسفة العقوبات، وفي قانون الإجراءات الجنائية، وفي حقوق المعتقلين"، مشيراً إلى سلسلة مقالاته الشهيرة التي كتبها ونشرها في جريدة المصري (لسان حال الوفد القديم آنذاك) قبل اعتقاله، وكانت

بعنوان "حقوقــك إذا اعتقلــت"، ونشرها الصحيفة في خمس حلقــات بتـــواريخ ١٠، و١٢، و١٤، و١٨، و٢٦ من مارس سنة ١٩٥٤، وهي من أنفس ما كتب دفاعاً عن حقوق الإنسان، بأسلوب أدبي/ قــانوني، أو قــانوني/أدبي راق، وكــان زبانيــة التعذيب يتندرون بها عليه ويقولون له وهو كالأسد حبيس القفص "ستأخذ حقوقك كاملة يا شاوي"، ثم يأمره أحدهم بمواصلة العمل في تنظيــف الكنيف بيده الــتي كتبــت تلــك المقــالات!! "ألا لعنــة الله علــى الظالمين".

قبل أن يُعين مدرســاً في كليــة الحقوق بجامعة فؤاد، عمل ســنتين وكيلا للنيابة ١٩٤٢-١٩٤٤، تنقل فيهمــا بــين نيابــات المنــصورة، والسنبلاوين، والمنــزلة. وبعد تعيينه في كلية الحقوق عاد للقاهرة ليذهب سنة ١٩٤٥هو وزميله محمود جمــال الدين في بعثة دراسية إلى فرنسا؛ وقد نصحه الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بالعــدول عــن السفر إلى أمريكا في بعثــة للغــرض نفسه حتى يسهل عليه التنقــل بــين العواصم الأوروبية التي كان يقيم فيها بعض قادة الجهاد ضــد الاســتعمار عامة، والاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي خاصة، وعلى رأسهم الأمير شكيب أرســلان، ومــصالي الحاج، وكذلك الحاج أمين الحسيني الذي كان يخضع للإقامة الجبريــة في باريس بسبب اتهامه بالتعــاون مــع دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية.

حصل الشاوي علــى دكتــوراه الدولة من جامعة في بــاريس ســنة ١٩٤٩ في موضوع "النظرية العامــة للتفتيش في القانون الجنائي الفرنسي والمصري"، وقد نالت هذه الرســالة جائزة التفوق من جامعة بــاريس، ونشرتها جامعة فؤاد (القاهرة) ســنة ١٩٥٠ م - ١٣٧٠ هــ مع مقدمة للبروفسور هوجيني أستاذ القــانون الجنائي بجامعة باريس، كتبها تقديراً لتفوق الشاوي في رســالته. وعــاد

الشاوي من باريس سنة ١٩٥٠ ليستمر في عمله أستاذاً بحقوق القاهرة إلى أن فصله ثوار يوليو مع من فصلوهم من الجامعة واعتقلوهم سنة ١٩٥٤.

ليس من اليسير الحديث عن أي جانب من جوانب سيرة العلامة الشاوي بمعزل عن بقية جوانبها. فقد بدأ انخراطه في العمل العام بالتحاقه بجماعة الإخوان المسلمين وهي تخطو خطوتها الثانية "سنة ١٩٣٨" بالدخول المباشر في معترك الحياة السياسية، استناداً على قاعدة واسعة من طلاب الجامعة؛ حتى أطلق عليها في الأربعينيات من القرن الماضي "حركة الأفندية" لكثرة الذين اجتذبتهم من طلاب الجامعة المصرية الحديثة، وليس من جامعة الأزهر العتيقة على ما كان متوقعاً من حركة تدعو الناس إلى العودة إلى منابع الإسلام الصافية باعتباره ديناً ودولة، ومصحفاً وسيفاً مسلطاً على رقاب الاستعمار الأجنبي.

عمل الشاوي أول ما عمل في صفوف الإخوان المسلمين في "قسم الاتصال بالعالم الإسلامي" الذي أنشأته الجماعة لمتابعة قضايا التحرر والجهاد ضد الاستعمار. يقول الشاوي في مذكراته "نصف قرن من العمل الإسلامي ١٩٤٥-١٩٩٥": عندما كنا نتكلم عن إحدى قضايا العالم الإسلامي فإنها كانت جميعاً في نظرنا قضية واحدة؛ هي قضية الوحدة والحرية للمسلمين جميعاً... وكانت أولها وأهمها قضية فلسطين".

**الميدان الأول: الجهاد ضد الاستعمار:**

كان الجهاد ضد الاستعمار هو المجال الأول الذي أخذ القسط الأكبر من حياة العلامة الشاوي، مقدماً نموذجاً نادراً للعالم العامل المجاهد. والمدهش في سيرته هو أنه اعتبر الجهاد ومقارعة الاستعمار "هواية شخصية" إلى جانب كونه "التزاماً عقيديا" له طول حياته، كما يقول في مفتتح مذكراته.

في البدء كانت فلسطين. وفي المنتهى أيضاً ظلت فلسطين على لسانه حتى آخر لحظة استطاع فيها أن ينطق به، وبعد أن ثقل عليه النطق كان يشير إليها بيده عندما يشاهد نشرات التلفزيون وهي تبث صور المذابح التي يرتكبها جيش العدوان الصهيوني على أبناء غزة، ودموعه تنهمر وهو مقعد على كرسيه المتحرك . وكان آخر ما سمعته منه أن المقاومة هي طريق تحرير فلسطين، وستنتصر المقاومة بوسائلها المختلفة وإن طال الزمن، وستعود لأهلها؛ حتى لو تحالفت أوربا وأمريكا وأتباعهم في بلادنا للقضاء على المقاومة، فإن مآلهم إلى الفشل، ومآل المقاومة إلى النصر بإذن الله.

في سبيل حرية فلسطين أنفق الشاوي قسماً من جهده وبذل من أجلها جانباً من جهاده. وكانت البداية في منتصف الأربعينيات عندما أسندت إليه قضية فلسطين كمهمة أساسية له في "قسم الاتصال بالعالم الإسلامي". وقبل أن يسافر إلى باريس في البعثة أفهمه الشيخ حسن البنا "أن قضية فلسطين ستبقى هي مهمته الأولى". وكانت أولى مهماته أن يتصل بالحاج أمين الحسيني حيث هو في مقر إقامته الجبرية في باريس، وذلك بدءاً من سنة ١٩٤٦، ونجح في توثيق صلته بالإخوان إلى أن نجح في تهريبه إلى مصر بمعاونة بعض الشخصيات من جنسيات مختلفة، لم يفصح الشاوي عن أسمائهم إلى أن لقي ربه. ثم واصل الشاوي جهاده في سبيل تحرير البلدان العربية، وخاصة: فلسطين، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب. وسجلت لنا مجلة الرسالة لصاحبها أحمد حسن الزيات أن مقارعة الاستعمار كانت هما للشاوي منذ أول مقالة ينشرها في الصحف والمجلات. كانت المقالة الأولى بمجلة الرسالة عن فلسطين، وكانت الثانية عن الجزائر بعنوان "طلائع المجد الطريف في أفريقيا الشمالية: ماذا فعلتم من أجلهم"

(الرسالة العدد ٦٣٠ - ١٩٤٥/٧/٣٠)، ثم كانت الثالثة عن قضية ليبيا بعنوان "وطن الأحرار في سوق العبيد" ( الرسالة العدد ٧٣٥ - ٨ سبتمبر ١٩٤٧)، ثم توالت المقالات والكتابات وتنوعت بمرور السنين، وتغيُّر الأحوال، ولكن موضوعها الأساسي ظل ثابتاً وهو : المرافعة عن حقوق الأمة، في شرقها وغربها، والدفاع عن حقها في الحرية والاستقلال. ويبدو أن هذه القضية الكبرى قد استولت على حياة العلامة الشاوي، حتى إنه سخر مكتبه للمحاماة "٢٥ شارع طلعت حرب - القاهرة" للترافع عن قضايا الأمة، وليس عن قضايا المواطنين وأصحاب المظالم، لم أره قط يحضِّر مرافعة في قضية خاصة من قضاياهم أمام أي محكمة أبداً!.

واظب الشاوي على هذا النهج مدافعاً عن حق شعوب أمته في الحرية والاستقلال طيلة ما يقرب من سبعة عقود. وكلما قلبنا في صفحات الجهاد الذي خاضته شعوب شمال المغرب العربي من ليبيا إلى المغرب، إلى جانب فلسطين، وسوريا ولبنان، واليمن، وجدنا اسم الشاوي حاضراً وفاعلاً ومؤثراً، ووجدناه على علاقة وثيقة بأهم قادة حركات التحرر الوطني ورموز العلماء في تلك البلدان، بدءاً بالشيخ حسن البنا وعبد الرحمن عزام والدكتور طه حسين والدكتور محمد صلاح الدين والشهيد سيد قطب والشهيد عبد القادر عودة والشيخ محمد الغزالي والعلامة الدكتور عبد الرزاق السنهوري واللواء محمد نجيب (الذي حرص على زيارته في مقر إقامته الجبرية قبل وفاته) وغيرهم كثيرون من رجالات مصر. ومثل السيد هارون المجددي (أفغانستان)، وإبراهيم الوزير (اليمن)، مروراً بأغلبية كبار قادة التحرر والإصلاح في شمال المغرب العربي، من خلال "مكتب المغرب العربي في مصر"، ثم بالاتصال والعمل المباشر مع كثيرين

منهم من أمثال الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة، (ثم الشيخ راشد الغنوشي فيما بعد)، والزعيم الليبي بشير السعداوي، ومن أمثال علال الفاسي، والأمير عبد الكريم الخطابي، والملك محمد الخامس، ومحمد بوستة (زعيم حزب الاستقلال)، والدكتور عبد الكريم الخطيب، - الذي توفي يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ عن عمر يناهز ٨٧ عاماً قضاها هو الآخر مجاهداً صابراً محتسباً، وهو مؤسس حزب العدالة والتنمية المغربي.

انتقل العلامة الشاوي سنة ١٩٥٨ إلى المغرب بناء على طلب من الملك محمد الخامس وحكومته ليعمل مستشاراً بالمجلس الأعلى للقضاء، وكان حلقة الوصل بين المغرب وزعماء الثورة الجزائرية الذين اعتقلتهم فرنسا، وظل وسيطاً بينهم وبين القادة المغاربة لحين الإفراج عنهم وإعلان استقلال الجزائر سنة ١٩٦٣. وباستقلال الجزائر انتقل إليها، وعين مستشاراً للمكتب السياسي لقادة الثورة برئاسة بن بلا، ومحمد خيضر. وكان قد شارك قادة المقاومة الجزائرية منذ وقت طويل، ومنهم: الشيخ الفضيل الورتلاني، والزعيم مصالي الحاج مؤسس حزب "نجمة شمال أفريقيا"، و"حزب الشعب الجزائري"، والشيخ البشير الإبراهيمي وغيرهم من زعماء الجزائر وصناديد الجهاد ضد المستعمر الفرنسي، واستمرت علاقته بالأجيال المتتالية من قادة الجزائر إلى نهاية حياته، فكان يذهب إلى هناك ويأتي، وكأن الجزائر صارت عنده "دمياط" مسقط رأسه!! وفيها قسم من أهله، (وكان الفضيل الورتلاني يذكره أيام الثورة الجزائرية بأن قبائل الشاوية من أكبر قبائل البربر في الجزائر وأن له فيها نسباً وصهراً). ثم واصل العلامة الشاوي تعاونه مع عباسي، مدني، وعلي بلحاج، ومحفوظ نحناح، والرئيس زروال، وعبد الحميد مهري، وعبد الله جاب الله، والشيخ سحنون، وغيرهم من قادة مختلف

أطياف الاتجاهات السياسية في الجزائر في المرحلة الأخيرة.

وفي الجزائر طرح فكرة إنشاء اتحاد للكتاب والمفكرين في ندوة "قضايا المستقبل" سنة ١٩٩٥، ثم تطورت هذه الفكرة بعد ذلك على يد عدد من العلماء كان في مقدمتهم الشيخ يوسف القرضاوي، إلى أن تأسس "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" سنة ٢٠٠٤.

أذكر أنه بعد إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة ١٩٩١، كنت معه في مكتبه بشارع طلعت حرب، وما أن جاءته أنباء وقف مسار العملية الانتخابية، حتى اكفهر وجهه، وشرع على الفور يجري اتصالات بعدد من أصدقائه القدامى من المحامين ورجال القانون في المغرب، والجزائر، وفي فرنسا، وفي غيرها من البلدان الأوربية، وأخذ يحدثهم عن ضرورة الاستعداد للدفاع عن الشيخ عباسي مدني، والشيخ علي بلحاج وغيرهما ممن ألقت بهم السلطات الجزائرية في السجون، لأنه - أي الشاوي - يتوقع أن تجري محاكمتهم بعد إلغاء نتائج الانتخابات - وكانوا ساعتها مجرد معتقلين - وهو ما حدث بالفعل؛ وكان للدكتور الشاوي دور في تكوين هيئة الدفاع عنهم من كبار المحامين، وكان ممن تعاون معه في ذلك صديقه القديم السيد محمد بوستة زعيم حزب الاستقلال المغربي.

وظل قادة التحرر وزعماء الإصلاح في تونس والجزائر والمغرب يقدرون الشاوي ويجلونه، ويعرفون قدره، ويشكرون جهاده ووقوفه إلى جانب قضايا بلدهم لعقود طويلة، وأثنى عليه الرئيس أحمد بن بيلا في حديث له مع قناة الجزيرة.

**الميدان الثاني: التربية والتعليم والتأليف:**

أما الميدان الثاني الذي أبلى فيه العلامة الشاوي بلاء حسناً، فهو ميدان التربية والتعليم والعلم. فقد

درَّس في الجامعة المصرية بكلية الحقوق بعد أن أعيد إليها أيام السادات، وظل فيها حتى سنة ١٩٧٦ أستاذا ورئيساً لقسم القانون الجنائي. كما عمل في عديد من الجامعات العربية منها جامعة الرباط بالمغرب، والرياض والملك عبد العزيز بالسعودية. وشارك منذ وقت مبكر في مطلع السبعينيات من القرن الماضي في تأسيس المدارس العربية الإسلامية الدولية، والاتحاد العالمي لتلك المدارس التي انتشرت في عديد من البلدان خارج السعودية مثل مصر، وامتد نشاطها إلى بعض البلاد الأفريقية. ولم تكن هذه هي أهم أعماله في هذا الميدان؛ بل أهم أعماله هي مؤلفاته وكتاباته الغزيرة التي تعتبر ثروة فكرية وفقهية وسياسية قل نظيرها لدى أي من العلماء والمفكرين خلال النصف قرن الماضي(*). والقائمة طويلة تحتاج إلى صفحات، فقط نشير إلى أن من أهمها على الإطلاق في مجال الفقه السياسي، والتشريعي المعاصر الآتي:

١- كتاب "فقه الشورى والاستشارة"، الذي نشرته دار الوفاء في طبعتين سنة ١٩٩٢.

٢- ترجمة كتاب "الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية"، وهو في الأصل رسالة الدكتوراه الثانية التي حصل عليها الدكتور عبد الرزاق السنهوري من جامعة ليون بفرنسا سنة ١٩٢٦ ، وقد نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب في طبعتين سنة ١٩٩٣.

٣- كتاب "فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة وقراءة في فكر الثورة الإيرانية"، وفيه تعليقات على كتاب الخميني "الحكومة الإسلامية"، وفيه أيضاً انتقادات لبعض الأفكار والاجتهادات التي طرحها الخميني في كتابه، إلى جانب مقارنات رصينة بين الفقه السياسي الشيعي، والفقه

(*) مرفق قائمة بأهم كتابات د. توفيق الشاوي.

السياسي السني.

٤- كتاب "الموسوعة العصرية في الفقه الجنائي الإسلامي"، في أربعة مجلدات، نشرته دار الشروق سنة ٢٠٠١، وهو ثروة فقهية وقانونية، كتبها شرحاً وتأصيلاً لكتاب التشريع الجنائي للشهيد عبد القادر عودة. وفي هذه الموسوعة قدم العلامة الشاوي نموذجاً في التأليف وإذكاء المطارحات الفقهية والقانونية بين عدد من العلماء منهم الدكتور محمد سليم العوا، والعلامة السيد إسماعيل الصدر الفقيه الشيعي الإيراني الأصل. وفي هذه الموسوعة خطا العلامة الشاوي خطوة واسعة على طريق حل معضلات تقنين الاجتهادات الفقهية وتحويلها إلى مدونات قانونية يسهل على القضاة الرجوع إليها، والاستضاءة بها في أحكامهم، وفي تنزيل تلك الأحكام على الوقائع المتغيرة.

ليس بوسعنا هنا الخوض في مضمون كل كتاب من هذه الكتب الأربعة الضخمة. فقط نشير إلى أن كتاب "فقه الشورى والاستشارة" قد أعاد صوغ "النظرية العامة للشورى" وقدم نقلة نوعية هائلة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. ولفترة طويلة في المستقبل، سيظل هذا الكتاب مرجعاً أساسياً للعلماء والباحثين وقادة الحركات الإسلامية؛ نظراً لجدة الاجتهادات التي تضمنها، ولعمقها ورسوخ جذورها الشرعية، واستيعابها للقضايا المركزية التي تواجه العالم الإسلامي المعاصر.

الملفت في هذا الكتاب الضخم (٨٤٠صفحة) هو أن أغلب ما فيه جديد وغير مسبوق، ولا تكرار فيه رغم ضخامة حجمه. ومن جديده: التفرقة بين "الشورى والاستشارة"، فالشورى عنده عملية تتعلق بشأن عام من شئون المجتمع والدولة وتنتهي بقرار ملزم في جميع الحالات، أما "الاستشارة" فهي عملية بناء الرأي، وتثقيف الذهن، وتنوير العامة والخاصة بأمر من الأمور، ولا تفضي

إلى قرار ملزم، وإنما توفر عدداً من البدائل التي يمكن الاختيار من بينها، وتؤهل الذين يشاركون في اتخاذ القرار - باختلاف مستوياهم - لحسن الاختيار والتقدير؛ هذه التفرقة تفتح الباب لأول مرة في تاريخ البحث الفقهي والسياسي للتعامل مع الشورى من منظور اجتماعي وتربوي ودستوري في آن واحد، وبذلك تخرج نظرية الشورى من أسر نظرية الاستبداد التي أسهم فقهاء السلاطين في تأسيسها، كما تخرج من قمقم الأسئلة البائسة التي حبستها أزمنة طويلة في الجدل الاستبدادي حول إلزاميتها للحاكم من عدمها.

ومن جديده في هذا الكتاب أيضاً التمييز بين "الشورى في الفقه"، و"الشورى في السياسة"، والكشف عن أن "الحرية" هي المبدأ الأعلى للشورى والاستشارة في مختلف المجالات، والربط بين "الشورى"، و"شرعية السلطة"، والنظر إلى الشورى على أنها "نظرية المستقبل" في مختلف النظم السياسية في العالم، وليس فقط في البلدان العربية والإسلامية. ولن نستطرد في تفاصيل أطروحات الشاوي ومطارحاته حول "فقه الشورى والاستشارة" فهي في الكتاب لمن أراد الرجوع إليها. ولكن ما قصة تأليف هذا الكتاب؟ ومن أين جاءت للشاوي فكرته، وكيف تطورت حتى نضجت في ٨٤٠ صفحة؟

موجز القصة هو أن الشاوي أثناء بعثته في فرنسا سنة ١٩٤٦ عثر في الحي اللاتيني على نسخة من كتاب "الخلافة الإسلامية" بالفرنسية، وهو رسالة الدكتوراه الثانية التي نالها الدكتور عبد الرزاق السنهوري من جامعة ليون بسنة ١٩٢٦، وشرع الشاوي في قراءتها، ثم في ترجمتها إلى العربية على مراحل، بعد أن بهرته مهارة السنهوري في بحث قضية الخلافة - التي كانت قد ألغيت من تركيا سنة ١٩٢٤ أي قبل عامين فقط من تاريخ حصول السنهوري

على رسالته سنة ١٩٢٦ - وأخذ الشاوي يسجل ملاحظاته وأفكاره حول قضية الشورى على هوامش الترجمة، وعاشت معه الترجمة والتعليقات في حله وترحاله مدة خمسة وأربعين سنة، وبمرور الوقت تراكمت الهوامش فيها وتكاثرت الأفكار، وزادتها الأيام وضوحاً ونضجاً. وخشي الشاوي أن تطغى هوامشه على كتاب السنهوري، أو أن تشوش عليه، لذلك قرر فصلها عن كتاب "الخلافة" وتقديمها في كتاب مستقل عن "الشورى".

لب لباب ما قدمه السنهوري في كتابه "الخلافة" هو أنه ثبَّت أصل من أصول الفكر السياسي الإسلامي المتمثل في "أن الخلافة واجب ديني لا يجوز للأمة أن تقصر فيها"، هذا من جانب، ودحض من جانب آخر الانتقادات التي وجهت لهذا الأصل بضراوة بعد إلغاء الخلافة، وخاصة ما جاء في كتاب الشيخ علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم".

وخلص السنهوري إلى وجوب التمييز بين ما أسماه "الخلافة الناقصة"، و"الخلافة الصحيحة"، ووجد أن الفرق بين النوعين هو "الشورى"؛ فحيثما وجدت فثم الخلافة الصحيحة، أو الحكم الرشيد - دون تشبث بلفظ الخلافة - وحيثما فقدت الشورى فثم "الخلافة الناقصة" أو الحكم المستبد. هنالك برقت في ذهن الشاوي فكرة أن "الشورى" هي أول أبواب البحث في نظام الحكم الرشيد، ولكن مع تقدمه في البحث وصل إلى أن "الشورى هي الأصل، والخلافة فرع عليها"، وشرح كيف أن الشورى مبدأ ثابت لا يتغير، والخلافة هيكل يسري عليه التغيير ويطاله التطوير. وعلى طول كتابه نراه يتفق ويختلف مع أستاذه السنهوري، ومع غيره من الفقهاء والمفكرين، ونراه يدحض ويثبت، ويقيم حججه على رأيه، ويحضر شهود إثبات يشهدون له، وهو في كل ذلك ملتزم بأدب العالم

والمتعلم، مراعياً لأمانة العلم وأناة الفقيه. وفي نهاية المطاف أنبأنا أن الشورى ترتكز على مبدأ الحرية، وأن الحرية هي أعظم ما جاء به الإسلام لإقامة الحكم الرشيد، وأنه يجب أن يعود فقه الحكومة في عصرنا إلى الشورى؛ "أي إلى سلطان الأمة"، وأن المستقبل في هذا الاتجاه، شاء من شاء، وأبى من أبى.

وفي مجال الكتابة الأدبية والإبداعية ألف الشاوي مجموعة أخرى لها طابع خاص، لعل من أهمها على الإطلاق ثلاثة أعمال هي:

١- مذكراته "نصف قرن من العمل الإسلامي١٩٤٥- ١٩٩٥"، وقد نشرتها دار الشروق، في ٥٦٧ صفحة سنة ١٩٩٨.

٢- رواية "هندي في السجن الحربي"، نشرتها دار التوزيع والنشر بالقاهرة سنة ٢٠٠١.

٣- رواية "كمين في مطار بيروت"، نشرتها دار التوزيع والنشر بالقاهرة سنة ٢٠٠١.

وله عمل لم يكتمل للأسف كان يزمع تسميته "عثرات وعصايات".

وكل هذه الأعمال لا تروي خيالات أدبية مجردة، ولا تسجل تأملات ذهنية نظرية، وإنما مادتها الأساسية هي وقائع حياتية، تصور المرحلة التي عاشها، وتكشف عن جوانب من الأحداث التي عاصرها، وشارك هو في صنعها، وخاصة في ميادين الجهاد، وحركات التحرر من الاستعمار الأجنبي في شمال أفريقيا.

لم يهتم الشاوي كثيراً بسيرته الذاتية، ولا نكاد نجد في "مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي" شيئاً عن وقائع حياته الشخصية؛ فقط نجد وقائع مسيرته في محيطه الاجتماعي والسياسي الذي انخرط فيه، وحمل همومه، وانشغل بقضاياه. صحيح أن مادة هذه الوقائع جامدة، ولكنه استطاع أن يصوغها في قوالب أدبية بديعة، تؤهلها للتصنيف ضمن الأعمال الأدبية بامتياز، وقد تجد في يوم من الأيام من يحولها إلى فيلم أو

مسلسل درامي، تراجيدي أو كوميدي، أو ميليودراما أيضاً.

في مذكراته "نصف قرن من العمل الإسلامي١٩٤٥-١٩٩٥"، نجد القصة الكاملة لجهاده الطويل من أجل الحرية لبلده مصر، ولكل بلدان العالم الإسلامي، وخاصة بلدان شمال المغرب العربي كما ذكرنا. وهذه المذكرات ليست كغيرها من المذكرات التي يكتبها بعض السياسيين والزعماء والعلماء؛ إذ نجدهم في الأغلب الأعم يسهبون في قصص وحكايات طويلة بلا طائل، وذاتية/شخصية تطرح في نفس القارئ هواجس وما هو أكثر من الهواجس حول الهدف من كتابة المذكرات أهو لإثبات "الأنا الذاتية"، أم لاستخلاص عبرة الحياة ودروس الزمن من منظور الجماعة الأكبر، والأمة التي ينتمي إليها أصحاب المذكرات.

مذكرات العلامة الشاوي هي عبارة عن عمل إبداعي بكل ما تحمل الكلمة من معنى، رغم أنها تسجل مسيرته الحياتية في ميادين الجهاد الفعلي، والكفاح الدائم لمصاعب الحياة ، وصروف الدهر. وإذا كان جلال أمين يقول إن تجربة حياة كل منا يمكن أن تشكل قصة رائعة تستحق أن تروى، وأنها تحتاج فقط إلى يد نحات ماهر يشذبها ويحدد معالمها كأنه يحدد معالم تمثال جميل، فإن العلامة الشاوي في مذكراته قد كشف لنا عن موهبة أخرى لا يعلمها كثير من الناس وهي أنه مبدع وأديب، وروائي من الطراز الأول، ورغم أن مادة هذه المذكرات هي مثل الجرانيت الصلد؛ إلا أنه استطاع أن يشكلها في صورة بارعة وصادقة.

للشاوي كتب وكتابات أخرى كثيرة في مجال تخصصه الدقيق "القانون الجنائي"، وفي مجال الاقتصاد والبنوك الإسلامية، وفي السياسة الدولية، وفي تحليل ميكيافيلية السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي تحديداً له كتاب "الدبلوماسية والميكيافيلية في

العلاقات العربية الأمريكية"، الذي صدر في طبعتين: الأولى باسم مستعار هو "الدكتور محمد صادق"، من منشورات دار العصر الحديث في بيروت سنة ١٩٧١، والثانية باسمه الحقيقي نشرتها الدار السعودية للنشر سنة ٢٠٠٦.

أما كتاباته في الصحف والمجلات المصرية والعربية فهي متنوعة، وقد نشرت له مقالات كثيرة - بشكل متقطع - منذ سنة ١٩٤٥، إلى بدايات القرن الحالي، ومن أهم الصحف والمجالات التي كتب فيها: مجلة الرسالة، وجريدة المصري (الوفدية)، والشرق الأوسط اللندنية، والوفد الجديد، والمسلمون الدولية، ومجلة المجتمع الكويتية. إضافة إلى عديد من البحوث والدراسات المتعمقة في الفقه والقانون منشورة في: مجلة القانون والاقتصاد ، ومجلة المحامين، (مصريتان)، ومجلة القضاء والقانون المغربية، ومجلة العلوم الجنائية بباريس.

## الميدان الثالث: مع الحركة الإسلامية:

قلنا إنه ليس من اليسير الحديث عن أي جانب من جوانب سيرة العلامة الشاوي بمعزل عن بقية جوانبها، وينطبق هذا أكثر ما ينطبق على الجانب الخاص بعلاقته بالحركات الإسلامية عامة، وبجماعة الإخوان المسلمين خاصة. فانخراطه مع حركات التحرر الوطني، واشتغاله بالعلم والتأليف والتعليم، وعمله في صفوف الحركة الإسلامية، كانت كلها جهود مترابطة، يؤدي أحدها إلى الآخر ولا ينفك عنه.

التحق الشاوي بجماعة الإخوان - كما أشرنا سابقاً - في بداية دراسته الجامعية بكلية الحقوق جامعة فؤاد (القاهرة) سنة ١٩٣٧/١٩٣٨، وانضم إلى "قسم الاتصال بالعالم الإسلامي" بالجماعة أيام حسن البنا، وتولى ملف فلسطين، ثم ملف شمال المغرب العربي. وأصبح عضواً بالهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان - ولا

نعرف في أي سنة بدأت عضويته بها - وظلت عضويته قائمة رسمياً إلى أن حلت الجماعة سنة ١٩٥٤. وكانت "الهيئة التأسيسية" قد ظهرت ضمن تشكيلات الجماعة بموجب مقررات مؤتمرها العام الثالث سنة ١٩٣٥، واعتبرت "الهيئة" أعلى سلطة في الجماعة، وخاصة في مسألة اختيار من يشغل منصب المرشد العام.

وبصفته "عضواً" بآخر تشكيل للهيئة التأسيسية قبل قرار مجلس قيادة الثورة بحل الجماعة سنة ١٩٥٤، تدخل الدكتور الشاوي منضماً إلى الأستاذ عمر التلمساني والأستاذ محمد حامد أبو النصر مرشدي الإخوان السابقين، في الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ٣٢ قضاء إداري، للمطالبة بإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة بحل الإخوان. وكانت وجهة نظر الدكتور الشاوي التي برر بها انضمامه هي أن عضويته بالجماعة وهيئتها التأسيسية، تجعل له "صفة" تسوغ له المطالبة قانوناً بإعادة جماعته، وإلغاء قرار الحل لأنه تسبب في الإضرار به شخصياً، ومن ثم يكون تدخله في القضية "من ذي صفة وصاحب مصلحة" بنظر القانون، ولكن الشاوي - رحمه الله - كان يعلم تمام العلم أن المسألة ليست "قانونية" بقدر ما هي سياسية في المقام الأول. ولا أعرف مصير هذه الدعوى من الناحية القانونية حتى اليوم.

كنت قد تعرفت إلى الدكتور الشاوي في سنة ١٩٨٩، عندما كنت أستكمل بعض المعلومات وأدقق بعضها الآخر قبل أن أنتهي من كتابة رسالتي للماجستير بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد/ جامعة القاهرة في موضوع "الفكر السياسي للإمام حسن البنا"، وقد أعجبه الموضوع، وأبدى بعض الملاحظات التي استفدت منها، وأثنى على ما كتبته في الرسالة بشكل عام. وفوجئت بأنه يكلفني بأن أراجع وأدقق مسودات كتابه الضخم "فقه

الشورى والاستشارة"، وفوجئت إلى حد الدهشة أنه يطلب مني أن أكتب ما يعن لي من ملاحظات أو أفكـار على متن كتابه لأناقشه فيهـا (!!) ففعلت فرِحاً مسروراً، غير مصدق في ذلك الوقت أنني أهل لمثل هذه المهمة، وعرفت أن هذا من مناقبه؛ حيث يستطلع آراء عدد من كبـار العلماء أمثال الدكتور محمد عمارة، والدكتور العسال والدكتور العـوا مثلاً، وآراء بعض الباحثين الناشئين أيضاً، ثم يقرر هو ما يراه بعد إجراء هذه "الشورى العلمية"، فتأتي كتبه بهذه القوة والمتانة والرصانة التي هي عليها.

من مناقبه التي شهد له بها كثيرون من ثقاة أهل العلم أنه "بعيد النظر". وأذكر هنا فكرتان دعا إليهما منذ وقت مبكر جداً، وأثبتت الأيام أنه كان محقاً في كليهما، وأن من الأخذ بهما كان من شأنه تحقيق كثير من المصالح ودرء كثير من المفاسد:

**١- فكرة إنشاء "هيئة إسلامية عالمية لحقوق الإنسان"**. وقد قدم فكرته هذه إلى الإخوان المسلمين في نهاية السبعينيات - وكانت الجماعة آنذاك تعيد ترميم نفسها، وتتطلع إلى تكوين تنظيم دولي - أن يؤسسوا كياناً دولياً باسم "الهيئة الإسلامية الدولية لحقوق الإنسان"، عوضاً عن فكرتهم التي كانوا يعدون لها في ذلك الوقت وهي إنشاء "التنظيم الدولي للإخوان المسلمين". وقال لي - بعد أن تعرفت عليه - إذا أنشأ الإخوان هيئة عالمية لحقوق الإنسان، سيحققون مكاسب كبيرة جداً للدعوة الإسلامية، وسيجنبونها كثيراً من الهجمات: وخلاصة حججه التي استند إليها في رأيه هذا هي كالآتي:

أنه يتوقع - ولاحظ أنه يتحدث في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي - أن تتصاعد قضايا حقوق الإنسان عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وأن من مؤشرات ذلك اهتمام إدارة

الديمقراطيين برئاسة الرئيس جيمي كارتر بهذه القضية، وأن إنشاء هيئة إسلامية عالمية لحقوق الإنسان ستبرز العمق الإنساني للإسلام وعظمته وسبقه في تقريره لهذه الحقوق، وحمايتها، كما ستقدم للعالم خطاباً ينسجم مع النغمة التي تتحدث بها إدارة الرئيس كارتر، ولكن من منظورنا الإسلامي، وأنها ستوجد مجالاً للتعاون مع القوى العالمية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان فيكون قبولها لنا أيسر، واندماجنا فيها أسهل. كما أن إنشاء هيئة عالمية إسلامية لحقوق الإنسان فيه إشارة إلى حجم الظلم الذي عانى منه الإسلاميون أكثر من غيرهم نتيجة انتهاك السلطات الاستبدادية لحقوقهم منذ عقود طويلة. وأنه إذا أنشأ الإخوان هذه الهيئة، فإنها ستكون خير سفير لهم ولدعوتهم عبر العالم في الحاضر وفي المستقبل، انطلاقاً من قول الله تعالى: (**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**).

أما إنشاء "تنظيم دولي للإخوان" فسيكون "تهمة جاهزة" لأن من شأنه - حسب رأي العلامة الشاوي قبل أن ينشأ هذا التنظيم في مطلع الثمانينات - أن يوفر "ذريعة" ستستخدمها السلطات في البلدان العربية والإسلامية، وغيرها من البلدان، كي تضع الإخوان تحت طائلة القانون، وتتهمهم بالخروج على الشرعية، والقيام بأعمال يحظرها القانون؛ لأنهم لن يتمكنوا من تسجيل تنظيمهم الدولي هذا لدى أي جهة في أي دولة مهما كانت مساحة الحرية واسعة فيها، سواء في أوربا أو في أمريكا؛ بعكس ما لو سعوا لتسجيل هيئة عالمية لحقوق الإنسان؛ إذ يمكنهم تسجيلها بسهولة، وتكون قانونية، ولو شاءوا لسجلوها كمنظمة استشارية تابعة للأمم المتحدة.

وما توجس العلامة الشاوي خيفة منه، حدث، وحدث بضراوة في بعض الحالات، وضرب الإخوان

برأيه عرض الحائط، وفوتوا فرصة هائلة كانت بين أيديهم.

**٢- فكرة تمييز الدعوة الإسلامية عن العمل السياسي المستند إلى المرجعية الإسلامية.** في يوم من أيام سنة ١٩٩٢ طلب مني العلامة الشاوي أن أزوده بنسخة من رسالتي عن حسن البنا فور ظهورها مطبوعة في كتاب، وعرفت منه آنذاك - لأول مرة بالنسبة لي - بحكاية تدخله في قضية المطالبة بإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة بحل الإخوان. وأخبرني أنه بصدد كتابة مذكرة تتضمن رأيه بالتفصيل وبشكل محدد، وأنه يريد أن يتأكد من بعض المعلومات التي يستند عليها في تكوين رأيه من واقع ما أوردته في رسالتي عن حسن البنا.

وخلاصة رأيه هو: أن "تمييز الدعوة الإسلامية عن النشاطات الحزبية هو هدف استراتيجي لا يجوز أن نتخلى عنه، أو أن نفرط فيه". وقال في مذكرته: "إن جوهر حركتنا هو الدعوة الإسلامية، وإذا خيرنا بين الدعوة وبين الحزبية، فلا شك أننا نختار العمل في نطاق الدعوة الإسلامية، ولو اقتضى الأمر اجتناب النشاطات التي تقصرها القوانين الوضعية على الأحزاب السياسية".

هذا الرأي بات يردده كثيرون دون أن يعرفوا أن العلامة الشاوي هو صاحبه الأول. وقد أخذت به حركات إسلامية في بلدان عدة، وأحرزت نجاحات ملحوظة على طريق الإصلاح، والخروج من حالة التوتر الدائم دون مبرر مع السلطات الحاكمة، وفي مقدمتها: تركيا، والمغرب، والأردن، وإلى حد ما اليمن، والكويت. إلا إخوان مصر، فهم الذين لم يأخذوا حتى الآن برأي الشاوي، بينما كانوا أول من اطلعوا على هذا الرأي منذ مطلع التسعينيات - وربما قبل ذلك إذا افترضنا أنه لم حدثهم فيه شفاهة قبل أن يقدمه إليهم مكتوباً سنة ١٩٩٢- وبقي

الإخوان كما هم، ولا يزالون متشبثين بالجمع بين العمل الدعوي والعمل السياسي، وكلما مر الوقت زاد تشبثهم بهذا الجمع الذي لم يعد هناك أدنى شك في أن ضرره أكبر من نفعه. حتى باتوا من أكبر عقبات التغيير والإصلاح في مصر - وهذا رأيي الذي خلصت إليه منذ منتصف التسعينيات، وبعد جهة حوارات متواصلة، مع الدكتور الشاوي وغيره من الأساتذة والعلماء. وزادت قناعتي برأيي بمرور السنين - وذلك لأسباب ثلاثة هي :

١- أنهم يحوزون أكبر قوة شعبية، ويكترون أكبر عدد من أفضل عناصر الشباب المصري والشابات المصريات الطامح للعمل والإصلاح.

٢- أنهم يفتقرون إلى المشروعية القانونية، ومنطق الدولة المصرية يقول إنه يستحيل أن يصل إصلاح سياسي واجتماعي إلى غايته دون هذه المشروعية، وخاصة أن هذه المشروعية القانونية تسيطر عليها السلطة بشكل حصري، بينما تفتقر هي نفسها إلى الشرعية الشعبية.

٣- أن الإخوان عاجزين حتى اليوم عن التوصل إلى رؤية إستراتيجية واضحة لا لبس فيها بشأن ما الذي يريدونه من النظام في مصر؟ كما لم ينجحوا في التصرف بحجم قوتهم في مواجهة الأطراف والقوى السياسية المصرية الأخرى المعارضة حتى الآن.

وفيما يلي النص الكامل لمذكرة العلامة الشاوي - تنفرد بنشره "وجهات نظر" - وفي نهايتها الدليل الذي اقتبسه من كتابي "الفكر السياسي للإمام حسن البنا":

"نظراً لأنني تدخلت في القضية التي رفعها المرشد العام للإخوان بطلب إلغاء القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٥٤، فإن من واجبي أن أذكركم بأن من مصلحة هذه القضية عدم بحث موضوع إنشاء حزب، أو قيام الجماعة بنشاط يمكن أن يوصف بأنه "حزبي" قبل أن

يفصل في الطعن المرفوع ضد الحكم الصادر برفض دعوانا من محكمة القضاء الإداري.

إن مطالبتنا أمام المحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار مجلس قيادة الثورة تستند إلى أن الإخوان المسلمين قبل صدور ذلك القرار كانت قد حصلت على حكم من القضاء الإداري يؤكد أنها ليست حزباً، ولا تخضع لقانون الأحزاب؛ لأنها هيئة إسلامية جامعة لها شخصية معنوية لا يمكن حرمانها منها بحجة تطبيق قانون الأحزاب أو قانون الجمعيات عليها، وأن القرار الصادر بحلها قد يترتب عليه حرمانها من ممارسة الأعمال التي تختص بها الأحزاب السياسية، أو الجمعيات المرخص بها، ولكنه لا يحرمها من شخصيتها المعنوية باعتبارها دعوة إسلامية شاملة لكل نواحي الحياة الفردية والاجتماعية؛ بما في ذلك العمل السياسي الذي يمارسه الأفراد باعتباره من مستلزمات حقوقهم العامة وحرياتهم السياسية التي لا يمكن حرمانهم منها؛ لأنها حقوق طبيعية يتمتع بها الناس أفراداً وجماعات باعتبارها من حقوق الإنسان التي كفلها الدستور، الذي يضمن المساواة بين المواطنين في هذه الحريات.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الصفة الهامة للدعوة الإسلامية قد تأكدت باعتراف مجلس قيادة الثورة نفسه للإخوان بأنها ليست حزباً، ولا تخضع لقانون الأحزاب، وذلك عقب حركة الجيش قبل صدور قرار الحل في ١٩٥٤/١/١٤م.

إن تمتع الحركة الإسلامية والإسلام نفسه بصفة الشمولية لجميع نواحي النشاط الفردي والاجتماعي، وعدم صحة أي قرار يحرم الجماعة من شخصيتها المعنوية ومن ممارسة نشاطها الإسلامي العام بحجة تطبيق قانون الأحزاب، أو أي قانون آخر من القوانين السيئة السمعة - التي لا يمكن معرفة ما تستحدثه من قيود على نشاط

الأحزاب - أن تميز الدعوة الإسلامية عن النشاطات الحزبية هو هدف أساسي إستراتيجي لا يجوز لنا أن نتخلى عنه، أو أن نفرط فيه، خصوصاً أن لدينا أمل كبير في الحصول على حكم قضائي يؤكده، وهذا الأمل ما زال قائماً، بل نعتقد أنه مرجح.

وسبب اعتقادنا بنجاح مطلبنا أن التطور التشريعي بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا - بتقرير مبدأ المساواة بين المرشحين المستقلين ومرشحي الأحزاب في الانتخابات - قد ضيق من المزايا التي تحتكرها الأحزاب السياسية؛ إذ أصبح الفرد المستقل يتمتع بحق الترشيح للانتخابات وممارسة جميع النشاطات للدعاية الانتخابية دون حاجة للانتساب لحزب معين، بل إن بعض الفقهاء قد ذهب إلى أنه يترتب على ذلك إلغاء نص قانون الأحزاب الذي يشترط الحصول على إذن من جهة إدارية لإنشاء الحزب السياسي.

من مصلحتنا إذن ألا ندخل ضمن الأحزاب السياسية؛ سواء كان إنشاؤها يحتاج لإذن أو لا، وذلك للاعتبارات الآتية:

١- إن قوانين الأحزاب والجمعيات هي قوانين وضعية قابلة للتغيير والتبديل حسب أهواء النظام المتحكم في السلطة، وإذا كنا الآن نرى أن القضاء قد ألغى شرط الحصول على إذن لإنشاء حزب سياسي فإن بإمكان النظام إصدار قانون جديد يفرض فيه قيوداً مستحدثة على إنشاء الأحزاب، وعلى النشاط الحزبي، مثل النص على عدم استنادها إلى عقيدة دينية، وهو ما تذهب إليه بعض الحكومات فعلاً.

٢- أن الأحزاب السياسية مسئولة في الماضي والحاضر عن انحرافات وممارسات غير إسلامية، بل وغير أخلاقية. ومنذ إنشاء حركة الإخوان وهي تشهِّر بالحزبية، وتنتقد الأحزاب، فليس من مصلحتها الآن أن تتحول إلى حزب، أو أن تدخل

ضمن دائرة الأحزاب التي نعرف عيوبها، وقاست منها بلادنا وبلاد أخرى كثيرة.

٣- أن جوهر حركتنا هو الدعوة الإسلامية، وإذا خيرنا بين الدعوة وبين الحزبية فلا شك أننا نختار العمل في نطاق الدعوة الإسلامية، ولو اقتضى الأمر اجتناب النشاطات التي تقصرها القوانين الوضعية على الأحزاب السياسية.

٤- أن أقصى ما يترتب على ابتعادنا عن العمل السياسي الحزبي هو ألا ترشح الجماعة للانتخابات من يمثلونها، ولكن الإخوان كأفراد سيكون لهم حق الترشح كمستقلين. ويكفي أن نذكر أن آخر قرار أصدره مكتب الإرشاد بمناسبة الاستعداد للانتخابات البرلمانية التي كان مزمعاً عقدها في ١٩٤٤/١٩٤٥ ورد فيه ما يلي:

" إن هيئة الإخوان لا ترشح أحداً من أعضائها بصفته الإخوانية، وإن من يرون أن يتقدموا إلى الترشيح فإنهم يتقدمون بصفة شخصية كمستقلين، ولهذا فإنه محظور أن تستخدم دور الإخوان لدعاية انتخابية.."(ص٣٨٥ - من كتاب الأستاذ/ إبراهيم البيومي غانم، الفكر السياسي للإمام حسن البنا).

إن القوة الحقيقية للإخوان تتمثل في تأثيرهم على الرأي العام، ودورهم في الانتخابات كناخبين ودعاة، وهذا هو السلاح الأكبر الذي لا يجوز أن نتخلى عنه، وعلينا أن نحرص على استعماله لصالح الدعوة. والله الموفق" (انتهى نص المذكرة).

هذه المذكرة لها قيمة فكرية وسياسية كبيرة جدا تتجاوز كونها مجرد "نصيحة" قدمها العلامة الشاوي للإخوان قبل نحو عقدين من الزمان ولم يأخذوا بها حتى اليوم. ولهذا السبب وحده نشرناها حتى تكون في متناول الخبراء والباحثين. ومن المؤكد أن نشرها يحفظها من الضياع أو الاندثار. ولعلنا لاحظنا كيف أن العلامة الشاوي كان بعيد

النظر غاية البعد - وبعد النظر منقبة أخرى من أهم مناقبه - عندما نبه في هذه المذكرة التي كتبها سنة ١٩٩٢ إلى القيود التي قد تفرضها السلطة على إنشاء الأحزاب وعلى النشاط الحزبي مثل "النص على عدم استنادها إلى عقيدة دينية"، وهو ما حدث بالفعل في التعديلات الدستورية التي جرى الاستفتاء عليها في ٢٦ مارس ٢٠٠٧، حيث أضيفت فقرة إلى المادة الخامسة من الدستور تقول: "وللمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، وفقا للقانون , ولا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أي مرجعية أو أساس ديني ، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل".

كانت هذه الرؤية بعيدة النظر للعلامة الشاوي واحدة من رؤى أخرى عديدة وبعيدة النظر أيضاً، قالها باكراً في الوقت المناسب، ولكن إخوان مصر ظلوا - في كل مرة - يغطون في نومهم إلى أن يجدوا ما حذرهم الشاوي منه واقعاً مفروضاً.

وإن تعجب فعجب قول عدد من قيادات الإخوان في الثناء على العلامة الشاوي بعد رحيله يوم ٨ أبريل ٢٠٠٩. فالأستاذ محمد عاكف المرشد العام للجماعة، والدكتور محمود عزت أمينها العام، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، عضو مكتب الإرشاد، والدكتور عصام العريان رئيس المكتب السياسي، والدكتور عبد الحميد الغزالي المستشار السياسي للمرشد العام، جميعهم أثنى على العلامة الشاوي بما هو أهله، وعلى وجه الخصوص عبقريته في الفقه الدستوري والفكر السياسي والقانوني، وجميعهم حاول ذكر بعض عناوين كتبه، فلم ينجح أحد منهم في ذكر عنوان واحد صحيح، وجميعهم تغاضى عن الإشارة إلى أي من آرائه وأفكاره ونصائحه التي أسداها للجماعة دون أن تلقى لديهم قبولاً، اللهم أبو الفتوح الذي أشار إلى مضمون المذكرة التي نشرناها هنا، وفيها رأيه بفصل وتمييز العمل

السياسي عن العمل الدعوي. قرأت ما قالوه عنه، وما فعلوه خلافاً لبعض آرائه واقتراحاته ذات الثقل من النوع الذي ذكرناه، وقلت كما قالت العرب قديماً "لو كان يسمعُ لقصير رأي"!! مع الاعتذار للعلامة الشاوي رحمه الله؛ إذ لم يكن جسمه قصيراً، وكانت قامته الفكرية وستظل عالية، بل بالغة العلو بأكثر مما تطولها الأنظار محدودة الأفق.

بقيت إشارة إلى رصيده في ميدان العمل الخيري، والإيجاز هنا أولى من الإسهاب، إكراماً لرغبته في أن يستر صدقاته. وغاية القول هو أن أقل صدقاته معروف، وأكثره خفي لا يعلمه أحد من الناس، بل لا أبالغ إن قلت إن شماله لم تكن تعرف كثيراً ما تنفق يمينه، حقيقة لا مجازاً. وقد شرفت بأني كنت خادماً له في بعض مروءته وهو يمد يد المساعدة لمن وضعوا آمالهم فيه، ولا يقر له قرار حتى يرجع الدهر عن معاكستهم.

رحل الشاوي عن دنيانا بعد رحلة طويلة من الجهاد المتواصل، والاجتهاد المضني، والتجديد الخلاق. خرج العلامة الشاوي من قريته "الغنيمية" مسقط رأسه ، وكان عمره ست سنوات، ليغالب الحياة وتغالبه لما يقرب من قرن من الزمان، وعاد إليها يوم الأربعاء الثاني عشر من ربيع الآخر ١٤٣٠ - ٨ أبريل ٢٠٠٩، ليوارى الثرى، بعد أن بلغ أكثر من تسعين سنة، ظل خلالها ذا همة عالية، وكرامة موفورة، وهامة مرفوعة. غلب كل من تصدى له، ولم يغلبه إلا حكم القدر. فقط "مصيبة الموت" هي التي أوقفت نبضات قلبه الذي استمر يهتف خلف النبي الأكرم، محمد ﷺ هو: **(قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ)**. فاللهم ارحمه برحمتك، واعف عنه، واجزه عنا وعن أمته خير الجزاء وأحسنه، واجعله من ورثة جنة النعيم.

# دكتور توفيق محمد الشاوي

**المؤهلات العلمية:**

- دكتوراه الدولة برسالة حائزة على جائزة التفوق. جامعة باريس ١٩٤٩ — ١٣٦٩

- دبلوم الدراسات العليا في القانون العام. جامعة باريس ١٩٤٧ — ١٣٦٧

- دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص. جامعة باريس ١٩٤٦ — ١٣٦٦

- دبلوم الدراسات العليا في القانون الجنائي. جامعة القاهرة ١٩٤٤ — ١٣٦٤

- دبلوم الدراسات العليا في القانون المدني. جامعة القاهرة ١٩٤٢ — ١٣٦٢

- الليسانس في الحقوق. جامعة القاهرة ١٩٤١ — ١٣٦١

- تاريخ الميلاد: (١٥-١٠-١٩١٨م)، ١٣٨٨هـ.

- مكان الميلاد: الغنيمية — فارسكور — محافظة دمياط — مصر.

حصل على جنسية المملكة العربية السعودية بأمر سام رقم ٢٠٩٩، وتاريخ ٢-١-١٣٨٦هـ.

**الخبرة العملية:**

١- محام لدى محكمة النقض المصرية بالقاهرة. من ١٩٥٤-١٣٧٤ إلى الآن

٢- أستاذ القانون المقارن — كلية الاقتصاد والإدارة — جامعة الملك عبد العزيز. ١٣٩٦ — ١٤٠٢ / ١٩٤٦ — ١٩٨٢

٣- عضو بالمجلس الأعلى لجامعة الرياض منذ إنشائه. ١٣٨٨ — ١٣٩٦

| | |
|---|---|
| | ١٩٦٨ – ١٩٧٦ |
| ٤- أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة القاهرة. | ١٣٧٩ – ١٣٩٦<br>١٩٥٩ – ١٩٧٦ |
| ٥- مستشار قانوني بوزارة البترول والثروة المعدنية – بالمملكة العربية السعودية. | ١٣٥٨ – ١٣٩٦<br>١٩٦٥ – ١٩٧٦ |
| ٦- مستشار قانوني لمجلس النواب المغربي، وأستاذ منتدب للقانون الجنائي والإجراءات بكلية الحقوق جامعة الرباط. | ١٣٨٣ – ١٣٨٥<br>١٩٦٣ – ١٩٦٥ |
| ٧- مستشار بالمجلس الأعلى (محكمة النقض) بوزارة العدل المغربية. | ١٣٧٩ – ١٣٨٣<br>١٩٥٩ – ١٩٦٣ |
| ٨- أستاذ منتدب للقانون المقارن بمعهد الدراسات العربية العالية. | ١٣٧٤ – ١٣٧٩<br>١٩٥٣ – ١٩٥٩ |
| ٩- نائب مدير المؤتمر الإقليمي لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين لدول الشرق الأوسط. | ١٣٧٣ – ١٣٧٤<br>١٩٥٣ – ١٩٥٤ |
| ١٠- مستشار قانوني لوفد الجامعة العربية لدى هيئة الأمم المتحدة في دورة ١٩٤٨ بباريس ودورة ١٩٥٠ بباريس | ١٩٥٠- ١٩٥١ |
| ١١- كلية الحقوق جامعة القاهرة | ١٣٦٤ – ١٣٧٣<br>١٩٤٢ – ١٩٤٤ |
| ١٢- وكيل النائب العام بوزارة العدل – مصر. | ١٣٦٢ – ١٣٦٤<br>١٩٤٢ – ١٩٤٤ |

**المؤلفات والأبحاث:**

| | |
|---|---|
| ١- كتب قانونية باللغة العربية. | |
| ٢- تعليقات على قانون المرافعات الجنائية المصري الناشر (دار الكتاب العربي بالقاهرة) | ١٩٥١ – ١٣٧١ |
| ٣- جرائم الأموال في قانون العقوبات المصري | ١٩٥٢ – ١٣٧٢ |

الناشر (دار الكتاب العربي بالقاهرة)

٤- فقه الإجراءات الجنائية (الجزء الأول) ١٩٥٤ - ١٣٧٤

الناشر (دار الكتاب العربي بالقاهرة)

٥- المبادئ الإنسانية للتشريع الجنائي في الدول العربية

الناشر (معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية) ١٩٥٤ - ١٣٧٤

٦- أسس التنظيم القضائي في الدول العربية ١٩٥٧ - ١٣٧٧

الناشر (معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة)

٧- المسئولية الجنائية في التشريعات العربية ١٩٥٨ - ١٣٧٨

الناشر (معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة)

٨- العقوبات الجنائية في التشريعات العربية المقارنة ١٩٥٩ - ١٣٧٩

الناشر (معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة)

٩- قضاء المجلس الأعلى للقضاء بالمغرب في المواد الجنائية في السنوات الأربع الأولى ١٩٦٢ - ١٣٨٢

الناشر (وزارة العدل المغربية وكلية الحقوق بجامعة الرباط)

١٠- شروح وتعليقات على القانون الجنائي المغربي الجديد ١٩٦٨ - ١٣٨٨

الناشر (دار الكتاب - الدار البيضاء - المغرب)

١١- مبدأ المشروعية في الإجراءات الجنائية ١٩٧٦ - ١٣٧٥

دروس الدكتوراه بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

١٢- سيادة الشريعة الإسلامية في القانون المصري ١٩٨٦ - ١٤٠٦

الناشر (دار الزهراء للإعلام العربي)

١٣- فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية

للمرحوم الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق السنهوري ١٩٨٩ - ١٤٠٩

ترجمة ومراجعة وتعليق وتقديم بالاشتراك مع الدكتورة/ نادية

السنهوري

الناشر (الهيئة العامة المصرية للكتاب)

١٤- نظرية التفتيش في القانون الجنائي المصري والفرنسي — —

ترجمة رسالة الدكتوراه من الفرنسية (تحت الطبع)

١٥- فقه الشورى ومستقبلها ... (تحت الطبع) — —

## ب- أبحاث ومقالات قانونية وفقهية باللغة العربية

١- بطلان التحقيق الابتدائي بسبب استعمال التعذيب والإكراه ١٩٥١ - ١٣٧١

بحث منشور بمجلة كلية الحقوق بجامعة القاهرة - مجلة القانون والاقتصاد

٢- مدى سلطة ضباط الشرطة القضائية في تفتيش الأشخاص المقبوض عليهم.

٣- بطلان أذن التفتيش في الإجراءات الجنائية ١٩٥٣ - ١٣٧٣

مقال في مجلة نقابة المحامين بالقاهرة مجلة المحاماة

٤- التجريد من الحقوق الوطنية والإقامة الجبرية عقوبتان جنائيتان جديدتان في قانون العقوبات المغربي ١٩٦٢ - ١٣٨٢

بحث في مجلة وزارة العدل المغربية - مجلة القضاء والقانون - الرباط

٥- مبدأ رجعية القوانين في مجموعة القانون الجنائي المغربي الموحد ١٩٦٣ - ١٣٨٣

بحث في مجلة القضاء والقانون

٦- الشريعة الإسلامية بين الفقه والتقنين ١٩٨٦

بحث مقدم لمؤتمر إسلامية المعرفة المنعقد بالخرطوم

٧- الشورى والاستشارة ٥-١٢-١٩٨٨

بحث نشر بمجلة المجتمع بالكويت

٨- خطة علمية لتطوير القوانين العربية وتوحيدها على أساس الشريعة الإسلامية ١٩٨٨

بحث مقدم لندوة توحيد القوانين العربية التي نظمتها الأمانة العامة لمجلس وزراء العرب بالرباط (ديسمبر)

## ج- كتب إسلامية عامة

١- قصة البنوك الإسلامية

(تأسيس بنك فيصل الإسلامي المصري ونظامه الأساسي) ١٩٧٩ - ١٣٩٩

نشره المؤلف بالقاهرة

٢- عبد الرزاق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية ١٩٨٨ - ١٤٠٨

كتاب نشرته دار الزهراء للإعلام العربي

٣- استراتيجية علمية للصحوة الإسلامية ١٩٨٨ - ١٤٠٩

بحث مقدم لمجلة التيار الإسلامي بالكويت

## د- كتب وأبحاث علمية باللغة الفرنسية والإنجليزية

١- النظرية العامة للتفتيش في القانون الجنائي الفرنسي والمصري رسالة الدكتوراه المقدمة لجامعة باريس ١٩٤٩ والتي حازت على جائزة التفوق من كلية الحقوق بباريس. ١٩٥٠ - ١٣٧٠

نشرتها جامعة القاهرة مع مقدمة للأستاذ/ هوجيني أستاذ القانون الجنائي بجامعة باريس.

٢- حرية الأسرار والحق في السر ١٩٥٠ - ١٣٧٠

بحث منشور بمجلة العلوم الجنائية بباريس

٣- نظام السجون المفتوحة ومستقبله في الشرق الأوسط

بحث مقدم لمؤتمر مكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين في دول الشرق الأوسط بالقاهرة. ١٩٥٣ - ١٣٧٣

٤- بحث خاص بالسجون المفتوحة

مقدم أيضًا لمؤتمر مكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين في دول الشرق الأوسط بالقاهرة. ١٩٥٤ – ١٣٧٤

٥- مقدمة عن الشريعة والفقه

دروس في الفقه المقارن لطلبة الجامعة الإسلامية العالمية في كوالالامبور – ماليزيا يناير ١٩٩٠

**مقالات صحفية إسلامية اقتصادية سياسية**

مجموعة مقالات صحفية في بعض المجلات والصحف العربية (الأهرام – الشرق الأوسط – الشعب – الوفد – المسلمون .... وغيرها) على سبيل المثال لا الحصر:

**أ- في صحيفة المصري اليومية.**

| | |
|---|---|
| ١- حقوقك إذا اعتقلت | ١٩٥٤-٣-١٠ |
| ٢- الاعتقال ومعاملة المعتقلين | ١٩٥٤-٣-١٢ |
| ٣- أسوأ حظًا من المسجونين | ١٩٥٤-٣-١٤ |
| ٤- بين مراكز البوليس وزنزانات السجن الانفرادي | ١٩٥٤-٣-١٨ |
| ٥- ظلمات الاعتقال | ١٩٥٤-٣-٢٦ |

**ب- جريدة الشرق الأوسط:**

| | |
|---|---|
| ١- الإسلام والديمقراطية القومية | ١٩٨٥-٧-١٥ |
| ٢- سيادة الشريعة الإسلامية وسيادة القانون في مصر | ١٩٨٥-٩-٧ |
| ٣- مبدأ سيادة الشريعة الإسلامية وشرعية القوانين | ١٩٨٥-٩-٢٢ |
| ٤- سيادة الشريعة الإسلامية وتغيير المنابع والمصادر والأصول في التشريع المصري | ١٩٨٥-٩-٣٠ |
| ٥- سيادة الشريعة الإسلامية وسيادتنا التشريعية | ١٩٨٥-١٠-١٩ |
| ٦- سيادة الشريعة الإسلامية أساسها العلم والإيمان | ١٩٨٥-١١-٢٢ |
| ٧- تعالوا إلى كلمة سواء | ١٩٨٥-١٢-٩ |

| | |
|---|---|
| ٨- الشريعة الإسلامية والأصالة الفكرية | ٢١-١٢-١٩٨٥ |
| ٩- الشريعة الإسلامية والأصالة العلمية | ٦-١-١٩٨٦ |
| ١٠- دروس في الشجاعة والأصالة | ٢٤-١-١٩٨٦ |
| ١١- سيادة الشريعة وسيادة البشر | ١٠-٢-١٩٨٦ |
| ١٢- سيادة الشريعة وسيادة الدولة | |
| ١٣- تعقيب على التطرف العلماني المعاصر | ١٦-١١-١٩٨٨ |
| ١٤- الخلافة هي الوحدة الإسلامية والتضامن الإسلامي | ١٢-٩-١٤٠٩ |
| ١٥- التشاور الحر والشورى الملزمة | ٣-١-١٩٨٨ |
| ١٦- الفكر الإسلامي الحديث والوحدة العربية | ٢٨-١١-١٩٨٩ |
| ١٧- أهم الكتب تأثيرًا في الثقافة العربية خلال القرن العشرين | ٣٠-٨-١٩٨٩ |

**ج- سلسلة مقالات جريدة الوفد الجديد**

| | |
|---|---|
| ١- معنى الحكم الشمولي | ٢١-٨-١٩٨٦ |
| ٢- دفاع عن التيار الإسلامي | ٢٨-٨-١٩٨٦ |
| ٣- نعلن اختيارنا ... دون تردد (جزء ١) | ٤-٩-١٩٨٦ |
| (جزء ٢) | ١١-٩-١٩٨٦ |
| ٤- منبع التيار الإسلامي | ١٨-٩-١٩٨٦ |
| ٥- تيار الأصالة وإرادة الأمة | ٢-١٠-١٩٨٦ |
| ٦- تيار الطلاب والجامعات | ٩-١٠-١٩٨٦ |
| ٧- دفاع عن الناقدين للتيار الإسلامي | ٣٠-١٠-١٩٨٦ |
| ٨- ليسوا سواء | ٦-١١-١٩٨٦ |
| ٩- شرعية منظمات التيار الإسلامي | ١٣-١١-١٩٨٦ |
| ١٠- كيف نحصي مصادر التشريع | ٢٠-١١-١٩٨٦ |
| ١١- مجرى التيار وشريعته | ٤-١٢-١٩٨٦ |

| | |
|---|---|
| ١٢- العقيدة والشريعة | ١٨-١٢-١٩٨٦ |
| ١٣- التنمية الاقتصادية والتيار الإسلامي | ١-١-١٩٨٧ |
| ١٤- استراتيجية السوق المشتركة والتنمية | ٢٩-١-١٩٨٧ |
| ١٥- سلسلة مقالات (الإنسان هو الإنسان) ٤ | أكتوبر – نوفمبر ١٩٨٩ |

**د- سلسلة مقالات جريدة المسلمون الدولية**

| | |
|---|---|
| ١- قصة الذئب والحمل في الشرق الأوسط | ١١-١١-١٩٨٨ |
| ٢- الفراغ السياسي والفراغ الأيديولوجي | ١٨-١١-١٩٨٨ |
| ٣- الفراغ في الشرق الأوسط | ٢-١٢-١٩٨٨ |
| ٤- الطريق الأوسط | ٢٢-١٢-١٩٨٨ |
| ٥- مفهوم الشرق الأوسط عند أعدائه | ٢٨-٥-١٤٠٩ |
| ٦- أسلحة الحداثة والمسخ والتغريب | ١٣-٦-١٤٠٩ |
| ٧- سلاحنا ضد الاستعمار | ٩-٢-١٩٨٩ |
| ٨- أيديولوجية الشرق الأوسط | ٢٤-٢-١٩٨٩ |
| ٩- قضية فلسطين وثورتها وقضية الشرق الأوسط | ٣-٣-١٩٨٨ |
| ١٠- قضية فلسطين | ٥-٦-١٩٨٨ |
| ١١- الاستراتيجية العالمية والدعاية الصهيونية | ٧-٤-١٩٨٨ |
| ١٢- الجوائز المشبوهة | ٢-٦-١٩٨٩ |
| ١٣- تركيا والسوق المشتركة | ٦-٧-١٩٨٩ |
| ١٤- ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية | ١-٩-١٩٨٩ |
| ١٥- دور الإسلام في التنمية الاقتصادية | ٦-١٠-١٩٨٩ |

## النشاط في ميادين العمل الإسلامي

إلى جانب النشاط العلمي في الفقه والتشريع، فقد أسهم في ميادين العمل الإسلامي الآتية:

١- المساهمة في نشاط الحركات الوطنية في أقطار شمال أفريقية.

٢- حركة تأسيس البنوك الإسلامية.

٣- تأسيس المدارس الإسلامية الدولية والاتحاد العالمي لتلك المدارس.

**أولاً: ميدان العمل الإسلامي في أقطار أفريقية الشمالية:**

منذ عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٦٣ أسهم في توثيق الصلة بين الحركات التحريرية في أقطار شمال أفريقية الأربعة (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب).

كما أسهم في نشاطها منذ إنشاء مكتب المغرب العربي في مصر والذي كان يضم ممثلين للأحزاب الوطنية في أقطار شمال أفريقية، وتوثقت علاقته بزعماء تلك الأقطار وخاصة الزعيم المغربي السيد/ علال الفاسي، والزعيم التونسي/ الحبيب بورقيبة والزعماء الجزائريين/ مصالي الحاج، وأحمد بن بيلا، ومحمد خيض، والزعيم الليبي/ بشير السعداوي وزملائه قادة جبهة تحرير ليبيا.

وبعد استقلال المملكة المغربية انتقل للمغرب الأقصى في عام ١٩٥٨ بناء على طلب المرحوم المالك محمد الخامس والحكومة المغربية، فعين مستشارًا بالمجلس الأعلى للقضاء، وكان حلقة الاتصال بين المغرب وبين زعماء الجزائر الخمسة المعتقلين منذ وصوله للمغرب في عام ١٩٥٨ لحين الإفراج عنهم وإعلان استقلال الجزائر في عام ١٩٦٣م.

بمجرد استقلال الجزائر انتقل إليها وعين مستشارًا للمكتب السياسي الذي كان يرأسه أحمد بن بيلا، وكان محمد خيض أمينه العام، وبقي هناك حتى وقعت حركة حدود، وتوترت العلاقات بين المغرب والجزائر، فغادر المغرب العربي إلى المشرق في عام ١٩٦٥ حيث أقام بالمملكة العربية السعودية، واتجه نحو العمل في ميدان التعليم والبنوك الإسلامية.

**ثانيًا: تأسيس البنوك الإسلامية:**

كانت أول زيارة للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٤ – ١٣٨٤ حيث دعي لحضور المؤتمر العام لتأسيس رابطة العالم الإسلامي، وأداء فريضة الحج، ودعاه وزير البترول والثروة المعدنية معالي الشيخ/ أحمد زكي يماني للتعاقد مع وزاراتهم كمستشار

قانوني للمديرية الثروة المعدنية بجدة، وانتقل للمملكة من المغرب في عام ١٩٥٦م.

منذ منحه جلالة الملك فيصل الجنسية السعودية بأمر سام وقعه جلالته في ٢-١-١٣٨٦هـــ برقم ٢٠٩٩ .

وعينه عضوًا خارجيًا بالمجلس الأعلى لجامعة الرياض بأمر سام، مؤرخ في ٢-٨-١٣٨٨هـــ، وبقي عضوًا به حتى عين أستاذ بجامعة الملك عبد العزيز بجدة في عام ١٩٧٦ – ١٣٩٦ .

وقد أسهم في اللجنة التحضيرية لوضع النظام التأسيسي لبنك التنمية الإسلامي في جدة خلال أعوام ١٩٧٣ – ١٩٧٤م، وبدأ بعد ذلك بالتعاون مع سمو الأمير محمد الفيصل في الدعوة لإنشاء بنوك إسلامية في الدول العربية، وأسهم في إنشاء بنك فيصل الإسلامي بالقاهرة، واختير عضوًا بمجلس إدارته عشر سنوات منذ تأسيسه في عام ١٩ حتى عام ١٩٨٩ .

وكذلك كان عضوًا مؤسسًا في بنك فيصل الإسلامي بالسودان بالخرطوم الذي أنشئ في عام ١٩٧٨م.

**ثالثًا: في ميدان تأسيس المدارس العربية الإسلامية الدولية والاتحاد العالمي لتلك المدارس:**

في عام ١٣٩٢هـــ، ١٩٧٢م اشترك مع سمو الأمير/ محمد الفيصل وعدد من رجال الفكر والتعليم السعوديين في إنشاء مؤسسة الإيمان للتربية والتعليم والثقافة الإسلامية التي بدأت بإنشاء مدارس أهلية سعودية في عواصم المملكة العربية السعودية، واتسعت هذه المدارس وتعدت حتى أصبح عددها يتجاوز العشرين في بعض العواصم الهامة بالمملكة العربية السعودية.

الرياض – جدة – المدينة المنورة – المنطقة الشرقية بالدمام والخبر والإحساء – مكة المكرمة – أبها – المنطقة الجنوبية.

كما اشترك مع سمو الأمير محمد الفيصل في إنشاء الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية عام ١٣٩٦هـــ بهدف نشر الثقافة العربية والتعليم العربي للمسلمين

غير الناطقين باللغة العربية في داخل العالم الإسلامي وخارجه لتيسير نشر اللغة العربية في جميع أنحاء العالم.

ويرعى هذا الاتحاد جميع المدارس العربية الإسلامية التي تعني بتعليم المسلمين غير الناطقين باللغة العربية سواء كانت في داخل العالم العربي أو خارجه، وقد يستدعي ذلك إنشاء أقسام لتعليم أبناء المسلمين غير الناطقين باللغة العربية في مدارس مؤسسة الإيمان بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع جامعة الملك عبد العزيز في منارات جدة، وجامعة الرياض في منارات الرياض، وجامعة الملك فيصل في المنطقة الشرقية.

ولم يمنعه ذلك من العمل بالتدريس في جامعات المملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، وجامعة القاهرة التي أعيد إليها بأثر رجعي في عام ١٩٧٤م بعد فصله منها، كما عمل في ميدان المحاماة والاستشارات القانونية.